

والوافية للفقهاء الصريحين والبنوع من القول واشهد وعاملوهم وعمل ان يكون
ما جاز للعلم على الاول من حيث ان المنعم يكون شرح الصديق عاقل على الكليات واتبع الدعا
بالعلم على احوالهم ما يبدونهم وعمل فيهم وصدر بهم فبعضه على ما كان
لغيره فيصير كماله والتسبب في بعض ما تسبب اولادهم ان يكون فلا يوافقها
عن شدة فقط فيكون طلاقه يباع واشهد ذلك ان اجماع الامم انما الامم الارز
والدعا التي تخرج على الصلوة والسلام ولا ترد الطلوع الاضلالا وفيه نوع من الجبر الذي
اوله الامم وعلى ذلك فاجاب السالك ان من اجاب من او كليهما اجدهما الطالب ان الله ان
يفضله وانما امرهم بالفضل انما طالبه بصلح فقد حققنا في مواضع من هذه الاجابات وفيها
ان حقيقة الاضلال مستترة لا يوجد الى اجماع المتضمن لان الضلال لا يكون
الا عن اختيار والفقهاء غير متساوية في الطلوع التفرقة للفضل كما جاز ان يقولوا ان
اضلم جاز ان يقولوا ان اضلم اي عزمه للفضل ان يبرهن العسر والعسر في العسر
يشمل جميع مشاق التكليف ولكن قد عاينها نيسر اليسر فضلا عن تعالى وقد راجعها
لان ليس بواجب حكيم ترجح ذلك وانما الكفا وهو امرهم بالفضل فهو امر جازي
والامر الجازي لا يصح الارادة وانما معناه احترمت الضلالا ولم يمنع ذلك في
خلقت ينكر ومن ما احترمت وبالخت في كافي الامر ومنه قوله تعالى فمن شاقلمون
من ساكيتهم ومن الائمة الاسلام شاقا شاقا فانما نكلام الفتح في الاستطاح والامر
ولا يصح استعمال ذلك فان ولدك عليه اسباب عدم الايمان بل يطلب
الحقيق متعلق بتخذيمهم كانه في اللهم عليهم وفي الآراء ثلاثة اشياء الاول سبب
وهو طلب المال ونحوها على التعرض للوجود في عدم الايمان بواسطة اختيارهم وقد
قد ضاحك في التأسيس وهو عدم ايمانهم وطلبهم في ما يتعارف وصفه القبح في
والا فله حث يتسبب الغدا في حسن ومن ذلك طلبها به فانها تسببه
ملا الكافر المؤمن وهو صريح وانما حثت في الشبه به عند فلا توفيه ما ذكره

القرآن

القرآن من الكفر فكونه واذا اردنا ان نملك قره امرنا حتى فيها فستؤا فيها امي
انما هم بالعلم ففنا اختيارهم ففصل وجوه فرضنا وهو الايمان والكل في ذلك
لا يصح كتابه وشهد ان الله تعالى الان وقد عسيبت فلو كانت من الفساد في مثل قوله
قالوا وانا باسنا فالوا انما له وجهه وكفرنا ما كنا به مشركين فكم كفرهم بائسهم
لما روا باسنا سنة الله التي قد خلقت في عباده **فان قلت** ولم يفتلوه في مشر
العذاب اوله مع انه جاز لا بسبب الاختيار وان تولى داعي الجبر وصف داعي
الشرك وعده التكليف انما هو الاختيار فله من سنة الله التي قد خلقت في عباده
انهم قد صادوا الهدى الاخرة في انكشاف العباد كما اقتضت حكمة الاسفح القوم في
الاخرة قد ذكر عند كشاف العباد بل يكون ذلك بطوع الشكرين بعونه ولو قبلت
توبه احد في ذلك حاله على غير السنة المستقر جاز ذلك وكان ان فيه حكمه كما في قوله
يونس وانما نولهم الايمان يتبع التكليف وفرضه بنوع الداعي والعارف مع بقا
الاختيار ففدينا بطلان في العالمات **ارجح** البيهقي والترمذي وصحة
وابن حزم وابن المنذر وابن ابي حاتم وابن حبان والوالشج والحاكم وصححه وابن
مردويه والبيهقي في شعب الایمان عن ابن عباس قال قال رسول الله صلى الله عليه
جبريل لوراستمى وانا اخذ من حال السحر وادعته في فرعون كما خذ ان بدره كرهه
ولم يكره ما ركضت ولم يفضل الروايات المحترمة من اول الحديث واخره واما
الدرية فلانها تعتمد على ان الايمان يجب بالعلم دون اللسان وهو كلام حاج
عامة تصد الحديث الا لا تراعى في ان فرعون قد تكلم بكلمة الايمان وكان يفتل كما لا يعلم
سائر الكفار كل من الايمان التي اسلمها وكذلك لم ينعهم الحديث اراجه فافرعون على الكفر
لان قدامه ولم ينع في رسد غير ما فخر كان اراد المحشر على خلاف الايمان فليس
بلازم الا قد لمن وان اراد ببقائه الكفر ليعبر بقوله الايمان فاسببه قد اراد
استمر اركم الكفر على الكفر من ابد الابد من هذا ففهم التوبة حين رويه الياس